الإدارة المثـــلى لعمليـــة التنميـــة

د/ سمـــيرة قارة علي عطـــيو
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة قسنطينة

الملخّص :

يهدف هذا المقال الى التعريف بالتنمية كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفهم التحولات الجارية ونتائجها الاقتصادية والسياسية، مع التركيز على بروز القطاع الخاص والمجتمع المدني كفاعلين جدد الى جانب الدولة، ومدى ملائمة المؤسسات المحلية الحالية للدور الجديد في عملية التنمية، وفي كيفية تطويرها في ظل التطورات المعاصرة – في ظل إعادة صياغة دور الدولة والتحول الى اقتصاد السوق– والمشاكل التي تواجهها، وقد تناولت الدراسة بعض تجارب وخبرات مختارة في دول العالم الثالث.

Résumé :

L'étude de ce thème, à laquelle nous faisons face, nous a donné la définition d'un concept complet et complexe de développement, nous a également donné des éléments de réflexions qui nous ont permis comprendre des transformations en cours et les conséquences d'économiques et politiques et sociales et de dégager un ensemble de recommandations ... que peut connaître le processus de développement

Ces recommandations peuvent être résumées dans les points suivants : l'apparition du secteur privé, L'état, les institutions locales, transition à une économie de marché … L'étude, fait face aussi sur quelque expériences choisie des Pays en développement qui nous ont permis de constater une évolution du concept d'aide au développement concernant non seulement les aspects économiques, mais aussi les évolutions sociales, l'environnement et le fonctionnement démocratique des institutions

مقدمـــة:

بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، و"نقل التكنولوجيا" و"المساعدات التقنية" في البلدان النامية، ثبت أنّ خطط التنمية غير قابلة للتطبيق في العديد من هذه البلدان، سيما في المراحل الأولى لعملية التنمية. لاشك أنه قد حدث تطوير "متفاوت" في بعض جوانب الحياة في هذه الدول خلال هذه الفترة، لكن لا يمكن القول أنّ هذا التطوير قد حقق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في البلدان غير المتطورة، والسبب في اعتقادنا يرجع الى ضعف معاينات صناع القرار الاقتصادي، والى جهل العديد من العاملين في أجهزة التخطيط في الماهية الحقيقية لهذه المفاهيم وكيفية عملها ونتائج ظهورها، لأن ذلك في خلفية رؤوسهم سوف يؤدي إلى تحديث الاقتصاد وإحداث النمو وانتشاره وتحفيز الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، ولهذا نرى أن آمال العديد منهم خابت لعدم تحقيق ما كان متأملا أن يحدث. ويتمحور الهدف الرئيسي لهذا البحث حول محاولة طرح مشاكل التنمية في أغلب الدول النامية واستعراض المقومات الأساسية لنجاح المشروع التنموي.

ولهذا سيحاول المقال الاجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن تحقيق عملية التنمية المعتمدة على الذات؟
- ويستمر التساؤل عن نوع التنمية التي نريد؟
- ومن يتولى القيام بها ؟
- وكيف يمكن أن تضمن لنا الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية؟

وهو ما سيتم مناقشته عبر المحاور التالية:

I - التأصيل النظري لعملية التنمية.

II - المقومات الأساسية لنجاح مشروع التنمية.

III - تجربة إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

المحور الأول: التأصيل النظري لعملية التنمية.

ارتبط بروز مفهوم التنمية بتنظيرات الاقتصاد الرأسمالي، وهي تنظيرات ارتبطت بالعديد من الاقتصاديين والمفكرين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والمدرسية الذين كتبوا عن مشكلات التخلف في المستعمرات واعتمدت كأساس لبناء استراتيجيات لاجتياز التخلف

والارتقاء بالمستوى الاقتصادي للدول المستعمرة (المتخلفة) إلى مصاف الدول المتقدمة.

وفي الحقيقة أن هذا التحليل ينسجم مع طبيعة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي، الذي يهتم بالتغيرات الاقتصادية للموضوع من دون الأخذ بالجوانب التاريخية للتخلف، وفي تلك المرحلة تحديدا يلاحظ أنه إذا كان مفهوم التنمية هو شرط لاغنى عنه لكسر التخلف، فإن ذلك يعني ارتباطه بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهو ارتباط يزداد وثوقا لتحقيق التنمية المطلوبة، فالمشكلة إذا تكمن في وجوب وضرورة حدوث توافق وتفاعل القوى والعلاقات الإنتاجية، كحتمية لتحقيق هذا القانون الاقتصادي، ثم إنه سرعان ما تبين أن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون في جميع الميادين، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وقد استهدف الجزء الأول من الدراسة، دراسة التنمية كمفهوم شامل، بجوانبه الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، مع التركيز على محور التبعية، والاستقلالية والذاتية والاستدامة، عـــملا بالتـــالي:

1- أنّ التنمية: تعني النمو الإرادي (المتعمد) الذي يتم عن طريق تدخل السلطات، بوضع استراتيجية تستند إلى التنظيم والتخطيط لتحقيق أهداف معينة.

2- أنّ التنمية الاقتصادية: فقد تفنن الاقتصاديون باختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية والمدرسية، في تعريفها ويمكن استعراض أهمها فيما يلي **(1)**:

- «أنها عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك لتحقيق تغيرات جذرية كلية في المجتمع».

- «أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن».

- ويعرفها الاقتصادي الكبير "مايكل تودارو" « على أنّها يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية، والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة في الدخول وتخفيف حدة الفقر» وبهذا وجدت التنمية طريقها من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية من خلال تحول القيم والأفكار إليها، فأغلب الأفكار الاقتصادية الواردة في مختلف نظريات التنمية ركزت بشكل كبير على الصناعة كحتمية لا يمكن تجاهلها، ناهيك عن

التحولات التي شهدتها بعض الدول خلال القرن الثامن عشر، والتي تندرج في إطار الثورة الصناعية، وأثرت هذه الأفكار على عدد من الدول لا سيما النامية منها ضمن الاعتقاد الذي كان سائدا وهو أن التنمية تعني التصنيع **(2)** .

3- التنمية المستقلة (5) : ويمكن استعراض أهم التعاريف وفقا لأراء مجموعة من الباحثين فيما يلي:

- يضع الأستاذ **نادر الفرجاني** تصوراً للتنمية المستقلة في الوطن العربي، ويشير إلى (أن التنمية المستقلة هي عملية تاريخية أكثر منها حالة). لذلك فإن تعريف وتحديد ملامح التنمية المستقلة يتم من خلال منظور طويل الأجل، مع إمكانية تحديد مستوى التطور وحالة التنمية المستقبلة لبلد ما، عند نقطة زمنية محددة. ويضيف الأستاذ الفرجاني أنّ التنمية المستقلة قد تتحقق في مجتمع ما، بينما لا يتمكن من تحقيقها مجتمع آخر.

وتتحدد أبعاد التنمية المستقلة وفقا لمايلي:

1)- أهداف التنمية المستقلة هي : تحقيق أعلى درجة من الرفاه المادي والمعنوي لكافة المواطنين مع ضمان تطوره باستمرار.

2)- مضمون التنمية المستقلة الأساسي هو : الاعتماد على الذات وبناء القدرات الإنتاجية التي تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطن.

3)- وسيلة التنمية المستقلة في الوطن العربي هي : تنمية القدرات البشرية، وتأطيرها، ومشاركتها الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرار.

4)- الوعاء الوحيد الكفيل بتحقيق درجة عالية من التنمية المستقلة في الوطن العربي هي: كافة الموارد والإمكانيات التي يملكها الوطن العربي، ووحدته الحضارية، واتساع سوقه .

فيما يحدد **الدكتور إسماعيل صبري عبد الله** في بحثه " التنمية المستقلة" (محاولة لتحديد مفهوم مجهول) ويوضح هوية التنمية على أنّها: التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر شعوب الدول المتخلفة من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها، ويحدد توصيفا لما يجب أن تكون عليه وفقا لمايلي:

- يجب أن تكون تنمية متمحورة حول الذات لمواجهة النهب الاستعماري والاستغلال الذي تتعرض له الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ومن خلال التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ.

– يجب أن تسعى إلى تحقيق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، من أجل القضاء على التفاوت في المجتمع.

– ضرورة المشاركة الشعبية في إقرار وتنفيذ خطة التنمية.

– استقدام التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية ومستوى التطور الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني.

– الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة العربية.

وبذلك يصل الباحث إلى النتيجة التي تعرّف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس .

– فيما تعرض **الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم سعد الدين عبد الله** ، في بحثه "النظام الدولي وآليات التعبية : آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعدية الجنسيات"، تبدأ من القبول العام لمقولة "التبعية" باعتبارها صياغة نظرية (تصف حقيقة أن دول العالم الثالث قد أخضعت خلال فترة معينة لم تزل ممتدة حتى الآن لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها. وقد أنتجت تلك العملية التاريخية آثاراً اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، حيث أدت إلى تفكك وتحلل العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول التي خضعت للسيطرة الرأسمالية، وارتباط الدول الخاضعة بالدول الرأسمالية المتقدمة بعلاقات غير متكافئة يعاد تجددها باستمرار، وأن بوسائل مختلفة، وذلك بهدف أن يستمر امتصاص جانب هام من الفائض الاقتصادي من الدول التابعة لصالح رأس مال الدولي) ..

ويستخلص الخبير الاقتصادي، حقيقة جوهرية مفادها أن علاقات التبعية بين دول المركز ودول التخوم (الفقيرة) هي علاقات تاريخية وجدلية، نشأت نتيجة للسيطرة والاستغلال الاستعماري. ونجد تحليلا مماثلا عند **الدكتور سمير أمين** في تحليله أن دراسة سريعة للتاريخ تؤكد أن الارتباط بين الدول الغنية القوية (المركز)، وبين الدول الفقيرة الضعيفة (التخوم)، هو ارتباط موجود على مر العصور، رغم أنه ارتباط غير متكافئ. وهذا الارتباط هو محور علاقة التبعية التي يتم من خلالها نقل ثقافات وسلوك وقوانين ولغات دول المركز إلى دول التخوم. لذلك نلاحظ أن انتقال بعض أنماط الاستهلاك من الدول الغنية إلى الدول النامية من النتائج الطبيعية للعلاقة غير المكافئة،

ولكن الحتمية، بين المركز والأطراف. لذلك نادى الباحث بالتنمية المستقلة في بحثه " التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي"، إذ يطرح المسألة في إطار محدد يقوم على اعتبار التنمية المتحورة على الذات ، التي تعني "فك الارتباط" ويضيف ليس مفهوم فك الارتباط تعبيراً آخر مرادفاً للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام، وهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع "طرفي" . فيما يطرح بعض **منظرو** " **التبعية** " أنه طالما ظلت العلاقة الغير متكافئة بين المراكز والأطراف لن تستطيع الدول النامية الخروج من تخلفها والشروع في برنامج تنموي صناعي، فإنّ الحل يكمن في فك الارتباط مع السوق العالمي من خلال سياسة إحلال الواردات، بمعنى أن يصبح الاقتصاد المحلي صورة مصغرة من الاقتصاد العالمي يتم فيه إنتاج كامل احتياجات الاقتصاد من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية ومستلزمات وأدوات الإنتاج... وبالتأكيد التنمية الوطنية المستقلة التي دعا لها منظرو التبعية تستلزم سيطرة الدولة على الاقتصاد، تستدعي استثمارات ضخمة وتستدعي أيضا تخطيطا مركزيا يتم على أساسه التحويل الواعي للاقتصاد في اتجاه التنمية المستقلة .(6)

4- التنمية المستدامة (7) : وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على أنّها الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها." ونستعرض فيما يلي المقومات الأساسية للتنمية المستدامة : الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

– أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

– أن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

– التنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري. نخلص من عرضنا السابق للتنمية بمختلف أنواعها، بأنّها تقوم على الاعتماد على الذات، لكنّها تتطلب تغيير جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بدون التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق المشروع التنموي.

المحور الثاني: المقومات الأساسية لنجاح مشروع التنمية.

إنّ دراسة سريعة للتاريخ تؤكد مدى الارتباط الوثيق بين تدخل الدولة المباشرة في الحياة الاقتصادية وبين توسع نشاط القطاع العام، وإن كان هناك اختلاف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر، وهو ما تؤكده النظرية الكيزية في معالجتها لأسباب الأزمة (أزمة الكساد العالمي سنة 1929)، وما تبعها من انتقادات موجهة إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، وظهور الدعوة إلى تدخل الدولة، مما خلق فجوات أوسع عالميا بين من يدعون ومن لا يدعون للتدخل الحكومي، وهذا يعني أن توسع القطاع العام لم يشتمل إلا دول النظام الاقتصادي الاشتراكي. (دول الكتلة الشرقية والدول التي أخذت بنظام التخطيط الاشتراكي)، وأن أكثر فترات التوسع للقطاع العام والمشروعات المملوكة للدولة كانت في فترة الستينيات **(8)**، سيما وأن النصف الأخير من الثمانينيات وأمام تضخم حجم القطاع العام في أغلب الدول، شهد سعي الحكومات لإعطاء القطاع الخاص، الدور الرائد والتنموي في الاقتصاد –في إطار التحول الكبير إلى النظام الليبرالي العالمي الجديد.

– ولهذا لا بد من إثارة التساؤلات التالية:

– ما طبيعة الدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة لتحقيق التنمية المنشودة ؟

– مكانة المجتمع المحلي (المدني) في تحقيق المشروع التنموي؟

– هل أنّ القطاع الخاص قادر فعلا على إنجاز الدور الرائد والتنموي في الاقتصاد؟

– ما هو دور القطاعين العام والخاص في ظل النظام الاقتصادي الجديد؟

I– دور الدولة في تحقيق المشروع التنموي:

لا شك وأن التوسع في وظائف الدولة من خلال تدخلها القوي في الشؤون الاقتصادية وتضخم حجم قطاعها العام بالإضافة إلى إضطلاعها بالخدمات الأساسية

والبنى التحتية وتقديمها للسلع والخدمات التي تستند على الأسعار الاجتماعية. كل هذه العوامل وغيرها قد أسهمت في تزايد الإنفاق العام، ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص وظهر مع هذا تضاءل المدخرات المحلية وتزايد العجز في الميزانية العامة وازدياد الفجوة الداخلية فالخارجية **(9)**.

ولقد كان طبيعيا أن تؤدي هذه المشاكل وغيرها نتيجة سوء السياسات المتبعة في بعض الدول النامية إلى انخفاض الأداء الاقتصادي وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وتفاقم المشاكل الاجتماعية واتساع الفجوة الاجتماعية ... من هذه الزاوية تحديدا ، فإنّ كل الدول التي كانت حتى الستينات والسبعينات تتبنى التنمية الوطنية المستقلة بقيادة الدولة أصبحت اليوم تتبنى سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، وأصبح الجميع يتبنى نظريات الليبرالية الجديدة والتي تطرح أن تدخل الدولة في الاقتصاد هو أساس الأزمات الاقتصادية والركود، وأن تحرير الاقتصاد وتراجع الدولة والاعتماد على آليات السوق الحر هو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية والرخاء، وكان منظرو هذه المدرسة يشيرون إلى منطقة جنوب شرق آسيا كنموذج لتبني سياسات السوق على أنها الطريق الوحيد للتنمية، في حين نماذج جنوب شرق آسيا اعتمدت على تدخل مركز للدولة في عملية التنمية، حيث لعبت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة الدور الأكبر في التوجيه (10) .

ولا ضير هنا من التوقف قليلا عند فهم آلية التحول من الأنظمة الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة في النظام الاقتصادي استنادا الى فكرة كينز الى أنظمة أخرى والتي تقلّص من التدخل المفرط من قبل الدول والذي تسبب في تضخم حجم قطاعها العام.

ونشير في هذا الخصوص بأنّ نشأة وتطور القطاع العام اقترن بالتطور التاريخي للمجتمعات، فالقطاع العام أو "الاقتصاد العام" عرف مند القدم ويرجع في نشأته إلى التنظيمات الاقتصادية السابقة، خاصة تلك التنظيمات التي ساد وغلب عليها القرارات المركزية أو ما يعرف "بالاقتصاد السلطوي" أو "الاقتصاد الآمر"، ولقد شهدت الدول في البدء تدخل القطاع العام في مجال السيطرة على الصناعات الحربية والحصون والقلاع والطرق واتسع نشاطه في عصر التكنولوجيا ليقوم القطاع العام بالسيطرة الكاملة على السكك الحديدة وعلى كافة المرافق وغيرها من مشاريع البنية الأساسية (11).

وقد حصلت جملة من التغيرات على الساحة الدولية **(12)** :

1- تصاعد مكانا الأفكار الاشتراكية نتيجة ظهور الأزمة الاقتصادية الكبرى وما تبعته من انتقادات موجهة للأفكار الرأسمالية، افترض أن يكون للدولة دورا مقودا للملكية العامة لوسائل الإنتاج.

2- تصاعد مكانا حركة التحرر الوطني عبر الثورات التي حققتها في سبيل تحرير ثرواتها من السيطرة الأجنبية.

3- التأميمات الجزئية التي قامت بها بعض البلدان الرأسمالية المتطورة في الخمسينيات من جهة، ومن جهة أخرى ظروف التجسد الملموس للقطاع الخاص المحلي في النهوض باقتصاديات الدول سيما –الدول النامية-.

لهذا فقد تزايد الاهتمام بتوسع القطاع العام في كل الاقتصاديات الحكومية والاشتراكية بهدف تحقيق الدور التنموي المقرر، سيما وأن القطاع الخاص كان عمليا متخلفا في التأثير الفعال على قضايا التنمية. بهذا المعنى يتبين لنا أنّ نشأة القطاع العام ارتبط بتحقيقه للعديد من الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بعيدا عن منطق الربح والخسارة، وهنا يتضح لنا بأن هذا القطاع قد زج به في مشاكل إدارية وتنظيمية عديدة نتيجة القرارات غير المدروسة والأنظمة والتشريعات غير المحددة مما خلق تداخل وتعارض بين تلك القوانين **(13)**، وهو الأمر الذي مهد لجملة من الدوافع التي قد تكون السبب في إفشال القطاع العام وتراكم مشاكله، بالشكل الذي مهد للاعتراف **بالقطاع الخاص** الذي يستند على دوافع منطقية وواقعية أهمها دوافع الربح والخسارة وحسن الأداء والتخصيص الكفء للموارد بما يحقق الكفاءة الاقتصادية.

I - دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية:

لا شك وأن الأزمات التي شهدتها العديد من الدول النامية من عجز مواردها وتضخم القطاع العام وتراكم مشاكله المالية والإدارية والتنظيمية وضعف أداءه، وأن جل محاولاتها للنهوض من كبوتها كانت فاشلة، إما بفعل فشل قطاعها العام في العديد من المجالات أو بسبب تراكم مديونيتها الخارجية، وهي بذلك استبدلت انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية باعتماد القطاع الخاص و"قواعد اقتصاد السوق"، وقد ساعد على هذا الاتجاه عودة الأفكار الليبرالية وتحول الدول الرأسمالية المتقدمة وأدواتها التنفيذية

للمؤسسات المالية الدولية **(14)**. هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن للدور المتزايد الذي تلعبه الابتكارات التكنولوجية –في إطار العلاقات الاقتصادية ونظم التجارة– من فهم تركيز الدول النامية على دعم عملية الابتكار، كما يفسّر كذلك الاهتمام الذي أعطي لمسائل استيعاب ونشر التكنولوجيا الحديثة. كما أنّ الدول النامية هي الآن بصدد تعزيز التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي تسعى إلى الرفع من مستوى التعاون بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل يسهل التقدم التكنولوجي المتكامل والابتكار على الصعيدين الكلي والجزئي، ومن أجل تحقيق المشروع التنموي المنشود**(15)**.. إلا أنّ الاشكالية تكمن في :

– أنّ التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة.

– أنّها تقتضي الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية.

– الاتجاه نحو الانتقاء في التصنيع من الناحية الاستراتيجية (عوض تركيز الجهود على التنوع الكبير للتكنولوجيات التي يتعين نقلها إلى مختلف قطاعات الاقتصاد، كالصناعة والفلاحة والتعدين والبناء، الخ...) .

– أنّ التنمية تعني وجوب توفر البلد على نظرة داخلية في بعض المجالات، كالتكنولوجيا المحلية بالنسبة للسوق المحلية، وعلى نظرة خارجية في مجالات أخرى، كالتكنولوجيا المحسنة (محلية كانت أو مستوردة ومستوعبة) بالنسبة للسوق الدولية.

وهكذا يكون الاتجاه نحو استراتيجية (الاستيراد والاستبدال)، المقرون بالحماية ضد المنافسة الدّولية، ليس بالأمر السليم على المدى البعيد، ويجب بذلك تغيير استراتيجيات التنمية المتبعة في شتى البلدان على هذا النحو:

أولا: يتعين على البلد أن لا يمر بفترة طويلة من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

ثانيا: استيعاب التكنولوجيات المستوردة بتكييف هذه التكنولوجيات بشكل ناجح، وتحويلها الى تكنولوجيات محلية، و الزيادة من فرص استعمالها بشكل أفضل، وفي ذلك إشارة الى تجربة اليابان.

ثالثا: النهوض بالبحث عبر تمويل برامج خاصة وتأسيس معاهد في تخصصات محددة تعمل في تعاون وثيق مع الجامعات والقطاع الصناعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة: هل يقتصر على دور التسهيل (كما كان الحال خلال العقود الأخيرة)، أم أنّه يتعين عليها أن تتبنى مقاربة تدخلية؟

لقد بينت التجربة، أنه بالنسبة للاقتصاديات النامية التي تعجز فيها الأسواق عن تولي شؤونها بنفسها، بأنها مقتنعة، بشكل أو بآخر، بأن المقاربة التدخلية لابد منها، على الأقل على المدى القصير، وذلك لتوفير التوجيه الاستراتيجي وخلق مناخ مساعد على الابتكار والتشجيع عليه. وقد أنشأت أغلب البلدان النامية مؤسسات متخصصة في أنشطة العلوم والتكنولوجيا، خصيصاً لوضع سياسة صريحة (وأحياناً ضمنية) خاصة بالبحث والتنمية للبلد المعني. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز إنتاجية البحث والتنمية، والجهود المشتركة بين مؤسسات البحث والتنمية والجامعات والقطاع الصناعي بهدف تنفيذ مشاريع وبرامج انتقائية. وعادة ما تشمل الأهداف توطين/إضفاء الطابع المحلي على التكنولوجيات الصناعية الرئيسية من خلال دعم القدرات المحلية في مجال البحث والتنمية، وجلب التكنولوجيا المتقدمة من الخارج بهدف الرفع من مستوى القدرات التكنولوجية القومية .

II- مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية:

مع تأثير العولمة والتحول الى اقتصاد السوق، وتغير طبيعة دور الدولة وموجات الاصلاح السياسي والانتقال الى الديمقراطية، وفي ظل أفكار وممارسات "الحوكمة" ، تميز هذا الوضع بازدياد التوجه نحو اللامركزية " سياسيا وإداريا وماليا " في العديد من الدول. ويبرز هذا الاتجاه من خلال **(16):**

– أنّ اللامركزية في جوهرها هي تمكين المجتمع المحلي من تحديد أهدافه واحتياجاته بوضوح ، وبحيث تتهيأ له أوسع الفرص لحل مشاكله بكفاءة عبر المشاركة في عمليات التخطيط ووضع القرار والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقويم.

– أنّ هذا الدفع المتزايد نحو اللامركزية، كان أساس للاهتمام بعملية المجتمع المدني، ويضمن له حياة أفضل، ويضاعف من فرص دعم مجهود التنمية القومية وتخفيف الأعباء على كاهل الدولة.

-إسهام المجتمع المدني في تحقيق التقدم الاقتصادي ويدعم بصورة غير مباشرة مؤشرات الكفاءة في الاقتصاد الوطني.

على هذا النحو، يتضح بأنّ نجاح برامج التنمية المحلية، اجتماعيا واقتصاديا يتوقف على عدة عوامل، لعل أهمها:

1– وجود نظام محلي وكفء وفعال.

2– توافر التمويل المحلي.

3– طبيعة العلاقات المركزية المحلية.

4– الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنمية.

5– تطوير قدرة المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي.

6– تحقيق درجة عالية من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية فيما يخص استراتيجيات وسياسات التنمية وتخصيص واستعمال الموارد.

7– تحقيق أوسع من الاعتماد على الذات في عملية التنمية.

مما سبق يتبين أنّ التنمية المعتمدة على الذات تتطلب تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، بل ينبغي أن يكون بالشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط لقرارات التنمية وتنفيذها، وذلك لسبب عملي وهو أنّ جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق.

المحور الثالث: إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

ضمن منطق تحليل الدروس المُستفادة من تجارب بعض الدول التي كانت إلى عهد قريب ليست بذاك البُعد من أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، يعتبر نموذج كوريا الجنوبية التنموي نموذجاً ناجحاً من حيث الإنجازات العديدة التي حققتها الدولة في فترة لا تتجاوز الخمس والعشرين عاماً منذ عام 1955 ، ومن أهم تلك الإنجازات السرعة التي قفز بها النمو بالقياس إلى افتقار كوريا الى المصادر الطبيعية وقلة امكانياتها... والسؤال: كيف استطاعت كوريا الجنوبية ذات الموارد الطبيعية المحدودة التحول من ثالث أفقر دولة في آسيا إلى ثالث دولة صناعية فيها بعد اليابان والصين، وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم؟

الإجابة على ذلك تتطلب معاينة فاحصة لعرض التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، ولتوضيح كيف حصل ذلك، نعمل بالتالي:

أ- لمحة موجزة عن كوريا الجنوبية:

إن كوريا الجنوبية خاضت تجربتها التنموية في ظل ظروف محلية غاية في التعقيد، لاسيما وأنّها كانت تحت الاحتلال الياباني عند قيام الحرب العالمية الثانية، وقد أسفر ذلك على نشأة الكوريتين وحرمان كوريا الجنوبية من استغلال المواد الأولية بسبب تركز معظمها في الشمال، وفي ظل هذه الظروف، كان على الدولة العمل على تحقيق هدفين رئيسيين الأول محاولة منع انخفاض الاستهلاك الوطني باستخدام سياسة إحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً والأخذ بنظام حمائي مُعقد عن طريق تعدد أسعار الصرف وفرض ضرائب عالية وقيود كمية على الواردات، أما الهدف الرئيسي الثاني فكان الحصول على أكبر قدر من التمويل والمساعدات الخارجية من أجل إعادة بناء الصناعات والبنى التحتية التي دمرتها الحرب. وهنا أود الاشارة إلى أنّه من عوامل نجاح تجربة كوريا التنموية يتبين لنا الدور الأجنبي في دفع الصناعة الكورية، و في ذلك إشارة ذات دلالة إلى المشاركة الأمريكية خلال الفترة (1969-1974) والمساهمة اليابانية في عقد السبعينيات، طبقا لإعادة التقسيم الإقليمي للعمل بين دول شرق آسيا -في إطار نموذج الإوز الطائر-.

ب- مراحل تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية: وقد مرت تجربة كوريا بمرحلتين أساسيتين وهي: اعتماد إستراتيجية إحلال الواردات كمرحلة أولى لإشباع الطلب المحلي، ثم إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير كمرحلة ثانية عملا على التالي:

- تبنت كوريا خلال الفترة من 1953-1965 نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات.

- **عمل الرئيس الكوري park chung hee** منذ عام 1962 تنفيذ الخطة الخماسية الأولى للتنمية الاقتصادية (62-1966) والتي كان هدفها احراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم، وجعل كوريا قادرة على الاستغناء عن المساعدات الأجنبية.

- استطاعت كوريا ترقية صادراتها من المنتجات الصناعية اعتمادا على صناعات التصدير كثيفة العمل.

- ترقية الصناعات الثقيلة و الكيماوية **(1972-1979)**.

- التخلي تدريجيا عن دعم السياسة الصناعية بدءا من سنة **1987**.

- تحرير انفتاح الاقتصاد **(1988-1998)**.

ج- الدولة وأسلوب الادارة المثلى للشركات:

عادة ما يدور النقاش حول طبيعة الدور الذي يجب أن تضطلع به الدّولة: هل يقتصر على الدور التسهيلي – كما تبنته مختلف الدّول في السابق ، أو انه يتعين عليها أن تتبنى مقاربة تدخلية ؟

ولقد بيّنت التجربة الكورية أنّها تدين بنهضتها الحديثة وارتقائها من دولة متخلفة الى دولة صناعية متقدمة لشخصية زعيمها **'بارك تشونغ هيه**، الذي قاد مسيرة التنمية الكورية وترأس حكومتها لنحو عقدين من الزمن 1961-1979م، ففي ظل قيادته، تحولت كوريا الجنوبية من ثالث البلدان الآسيوية فقرا في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي(بلد فقير يعيش على المساعدات الأمريكية)، إلى ثالث دولة صناعية في آسيا بعد اليابان والصين، وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم **(17)**. وقررت إدارة الرئيس في كوريا أن الحكومة المركزية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، وأخذت تخطط بشكل دقيق ومركزي، قد استخدمت القطاع المالي لتحويل الائتمان نحو

القطاعات التصديرية المختارة، وكونت الشركات العملاقة (الشيبول) تحت سيطرتها الكاملة، وخلقت قطاع عام كبير، وتبنت سياسة المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما سعت الدولة الى السيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على انجاز الاهداف التي كانت تسعى الى تحقيقها. وقد تجلى ذلك في:

1- التخطيط الشامل والمدروس استحداث هيئات ومؤسسات جديدة كان أبرزها 'مجلس التخطيط الاقتصادي، باعتباره طرفا أساسيا لقيادة مسيرة التنمية الاقتصادية... وبهذا المعنى يكون الرئيس الكوري قد ميّز **بين (18)**:

- إشراك الوزارات وتضم وزارة (المالية، الاقتصاد، التجارة، الصناعة، العمل، الزراعة)، وذلك لتجنب حدوث تناقض او تعارض في اتخاذ او تنفيذ القرارات بين وزارة وأخرى، وان يكون القرار جماعيا تلتزم به جميع الوزارات.

- إشراك البنوك المحلية والبنك المركزي في المجلس، فكان بسبب الحاجة لمنح القروض الصناعية بشروط ميسرة، والتحكم بمعدل الفائدة وسعر الصرف بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

- إشراك مدراء كبرى الشركات وأساتذة الجامعات المشهورين كان بهدف الاستفادة من خبراتهم العملية والعلمية في مجال الاقتصاد والأعمال.

2- تدخل الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بهدف دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة.

3- تدخل الدولة الانتقائي الذي يركز على صناعة بعينها او قطاع بذاته.

4- تدخل الدولة من خلال تقييد المنافسة او منعها، بهدف تسريع وتائر الانتاج او تنمية الصادرات.

5- تقديم كل التسهيلات للصناعات الرائدة.

6- دعم القطاع الخاص وتعظيم مساهمته في النمو الاقتصادي وتعزيز المشروعات العامة العملاقة لخدمة القطاع الخاص ومنع التركيز الاحتكاري.

د- تأهيل وتهيئة العنصر البشري:

لا شك في انّه نتيجة للاحتلال الياباني والحرب الكورية، فضلا عن تبني كوريا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية وسياسة تشجيع الصادرات أدّت الى تحويل كوريا من

الصناعات كثيفة العمل الى صناعات كثيفة رأس المال و التكنولوجيا ... من هذه الزاوية حصرا اعتمد الرئيس 'بارك تشونغ هيه' في رؤيته على الإنسان وتطوير قدراته ومهاراته كركيزة أساسية للتنمية، وبناء نظام تعليمي يلبي متطلبات مراحل التنمية وتأسيس الدولة، وذلك من خلال:

- تنفيذ العديد برامج إدارة الموارد البشرية لتلبية الطلب على التعليم.
- توسيع مراكز التدريب المهني.
- إنشاء المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الجديدة ذات المستويات التدريبية العالية لإمداد سوق العمل باحتياجاته من الإداريين والعمال الفنيين ذات المهارات العالية.
- تغيير مفهوم البيروقراطية في كوريا وذلك من خلال قيام الحكومة بتعديل نظام العمل وإعادة هيكلة الإدارات، ووضع الشخص المناسب في العمل المناسب؛ تدعيم اللامركزية؛ تشديد الرقابة؛ توفير برامج التدريب لإتقان العمل؛ اختصار خطوات العمل؛ ربط الأجر بالإنتاجية والترقية بالإبداع؛ تدريب الرؤساء على النظام الأمثل للإدارة؛ إدراك الموظف لأهمية عمله؛ وإدراكه لقيمة الانتماء لتحقيق الصالح العام)**(19)**.

وهذه كلها سمات ارتبطت بوضع الدولة الخطط الاقتصادية لكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، والإشراف على تنفيذها بدقة، فضلا عن إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض مسيرة التنمية، واتخاذ القرارات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية الى الأمام **.(20)**

تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت التالي :

-تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– قيام قطاع اقتصادي قوي مخطط، والذي تعاونت بفعالية ثلاث جهات، وهي الحكومة، الشركات الخاصة، والمواطنين.

– إخلاص وتفاني القيادة السياسية في سبيل إنجاح التجربة التنموية

– التنسيق والتعاون الوثيق بين الشركات والحكومة والمواطنين.

– استجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة، والتنسيق والتشاور والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص.

– تكوين أهداف قومية والإجماع عليها من قبل أفراد المجتمع.

– مساندة الشعب والفعاليات الشعبية للسياسات الحكومية.

– العدالة الاجتماعية والعدالة في والأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

هـــ– الأزمات المالية وأثرها على الاقتصاد الكوري:

أنّ النقلة النوعية في ظهور عمليات الانفتاح الاقتصادي في أغلب دول العالم، أدى بكوريا، وبالتحديد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي باتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي سنة **1993** وتحرير النظام المالي كأحد أهم متطلبات دخول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)، وبهدف تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد، إلا أنّه بالمقابل كان لهذا التدفق أثرا سلبيا قويا على اقتصاد كوريا مؤديا إلى النمو البالوني لديون كوريا الخارجية من **44** مليار دولار أمريكي سنة **1993** إلى **120** مليار دولار سنة **1997** أغلبها ديون خاصة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية قصير الأجل الذي وصل إلى نحو **70%** من حجم هذه المديونية**(21)**، دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من الحد منها والتأثير منها. وقد ترتب على **تأثر كوريا الجنوبية بالأزمة المالية لسنة** 1997، الذي ارتبط ظهور العديد من الديون غير المنتظمة والمشكوك فيها المحافظ الائتمانية للقطاع المالي. ولقد أفرزت هذه المرحلة مؤشر أساسي لمعالجة الأزمة المالية في كوريا، وكان لبرنامج الاصلاح الاقتصادي فعالية ملموسة من خلال التدخل الحكومي الكبير من جهة، ومن جهة أخرى في خضوعها لأسلوب الادارة المثلى، الذي ارتبط بمزيج من السياسات الصناعية التي تساندها قوة كبيرة ووضع اجتماعي متميز ناتج عن الارتباط بالحكومة المركزية **(22)** . وعلى غرار دول الأزمة في جنوب شرق آسيا، اتخذت كوريا –باستثناء ماليزيا– العديد من الإجراءات الاقتصادية الخاصة لمعالجة مديونية جهازها المصرفي وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية، وقد عرف الاقتصاد الكوري انتعاش اقتصادي مع حلول الألفية الثالثة. **أمّا عن تأثير الأزمة المالية العالمية الأخيرة**، يمكن القول بأنّ بلدا ككوريا الجنوبية، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، استطاع أن ينفذ سياسات اقتصاد السوق، وأن يحقق تفوق واسع لاقتصادياته، وبالتالي يمكن ملاحظة ذلك من خلال انتعاش الاقتصاد الكوري في التجارة العالمية

خلال المنتصف الأول من سنة 2009 ، وهكذا تعافي اقتصاد كوريا من آثار الركود في التجارة العالمية جراء الأزمة. وعلى العموم تمثل التجربة الكورية نموذجا جيدا ومثالاً يمكن ان يحتذى به في دول العالم الثالث التي تتبنى استراتيجيات التنمية الاقتصادية. لكن النموذج الكوري لا يمكن ان يتم تبنيه كنسخه طبق الأصل في اية دولة، بل لا بد من تكييفه بما يتلاءم وخصائص الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلا عن ظروف المحيط الاقليمي والدولي الذي تسعى فيه الدولة لتحقيق أهدافها. فقد يتطلب وضع استراتيجيات التنمية التدخل الكثيف للدولة لدعم القطاع الخاص، وأحيانا أخرى قد يتطلب احجام الدولة على التدخل في شؤون هذا القطاع، وبهذا المعنى فانه يجب النظر لعملية التنمية الاقتصادية لا كنموذج مستقر، وإنما كعملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة من التطور والتغـــيّر المستمر.

الخاتمـــة: في السياق الدولي الحالي والمتميز، بوجود بلدان متقدمة تسعى من أجل الهيمنة ونشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي والحضاري بوجه عام، وبلدان متخلفة تبحث عن نفسها وعن السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها، نجد أن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان التقدمة والمتخلفة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية – في ذلك اشارة الى التجربة الكورية- ، إذ أنّ هذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، فضلا عن تضافر العديد من العوامل (المؤسسية، السياسية، الاقتصادية، التقنية، البشرية...)،- في ظل توفير المناخ الديمقراطي بالمعنى السياسي والاجتماعي-، مما يمكّن المشاريع الاقتصادية ان تنمو وتزدهر من خلالها، ويشكل المناخ الاستثماري المناسب والسياسات الاقتصادية الملائمة لإطلاق عملية تنموية حقيقية.

المراجـــع:

1- عبد الرحيم بوادقجي: التنمية الاقتصادية، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977، ص ص210-224.

2- Y. Lacoste: Les pays sous développés, PUF, Paris, 1979, P77.

3- الموقع:www.e-socialists.net/node/156

4- **أبعاد التنمية المستدامة 13.10.2003 نقلا عن صحيفة " الاقتصادية السعودية"** .

5- مصطفى العبد الله الكفري: " التنمية المستقلة في الوطن العربي " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (مجموعة الباحثين)، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12767

6-الموقع:**www.e-socialists.net/node/156**

7-أبعاد التنمية المستدامة 13.10.2003 نقلا عن صحيفة " الاقتصادية السعودية" .

8- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2003.ص24.

9-ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص60.

10- أبعاد التنمية المستدامة، مرجع سابق.

11-معهد التخطيط: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، 1995، ص142.

12-عبد الأمير السعد، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية في البلدان العربية، مجلة دراسات عربية، بيروت،ع7/1990، ص ص72-73.

13-عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص ص42-43.

14-المرجع نفسه، ص 53.

15- أبعاد التنمية المستدامة، مرجع سابق.

16-الادارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، عن الموقع:27/01/2008 www ;jaraseriqt http :

17-سمير زهير الصوص: العوامل الايجابية التي ساهمت في تحقيق التنمية في كوريا عن الموقع:
iclesArt.alzoa/viau.php?id=477

18-المرجع نفسه.

19- عبد العزيز بن حماد القاعد، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبيةالصناعية 10.08.2009 عن الموقع:
www.aleqt.com/2009/…/articles_232576.htlm!!

20- أبعاد التنمية المستدامة، مرجع سابق.

21- عمرو محي الدين: أزمة النمور الآسيوية مرجع سابق، ص 153.

22- ميريديث ووكامينجر: التجربة الكورية وأسلوب الإدارة المثلى للشركات ، عن الموقع:
http:/www.cipe-arabia.org/files/html/art0401.htm